***أثر الشاهد القرآني***

 ***في اختيارات العلماء في اللغة والفقه والعقيدة***

***مسائل تطبيقية***

**الأستاذ المساعد الدكتور**

**مثنى فاضل ذيب الجبوري**

**أستاذ النحو في كلية الآداب- الجامعة العراقية**

**المقدمة**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله وحده , والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده , وعلى آله وصحبه وأتباعه وجنده , وبعد:

 فالقرآن الكِريم هو كلام الله المعجز ، المنزل على محمد (صلى الله عليه وسلم) بوساطة الأمين جبريل (عليه السلام) المنقول إلينا بالتواتر، لذا اتفق العلماء على أنه الحجة الأولى في علوم العربية والإسلامية ، فهو أثبت مصدر ، وأوثق نص وصل إلينا وأفصحه ، لذلك أقدم العلماء على نصوصه واعتمدوا عليها كثيرا في دراساتهم النحوية واللغوية والفقهية والعقدية ، فكثرة ورود آياته في كتب النحو واللغة والفقه وأصوله ، والعقيدة ، شواهد على صحة القواعد والأحكام التي استنبطها أصحاب هذه الكتب .

 إذن فالقرآن الكريم كان له أثر بارز في الدراسات اللغوية والفقهية والعقدية فهو الأول لتطورها.

 ومن أجل ذلك كله أحببت أن أسلّط الضوء على أثر القرآن الكريم وأهميته وما له من أثر في علوم العربية والإسلامية ، فهو المصدر الأول فيها، فكان موضوع بحثي بعنوان: (**أثر الشاهد القرآني في اختيارات علماء اللغة والفقه والعقيدة (مسائل تطبيقية)** ) .أردت الوصول من خلاله إلى أثر القرآن الكريم بأن هذه العلوم إنما تستمد مقرراتها وضوابطها منه، وأن شواهده كانت سببا في ظهور اختيارات في اللغة والفقه والعقيدة ، فبعض هذه التوجهات متفق عليها وأخرى خاصة ، بحسب ما يراه كل ذي توجه ، وأن أصحاب هذه التوجهات حاولوا إقرار ما يرونه بالدليل والبرهان ؛ وخير دليل وبرهان هو القرآن الكريم. لذا توجه أصحاب هذه المذاهب في مختلف العلوم إلى القرآن ليؤيدوا فكرهم ، ويقرروا توجههم .

 هذا وقد اقتضت مادة البحث مني أن أسلك فيه خطة قامت على المحاور الآتية التي تجمع مسائله وهي :

 كانت **المقدمة** هي باكورة بحثي والتي أوضحت فيها المقصد العام والخاص من البحث وخطته التي سرت عليها فيه .

 ثمّ انطلقت في بيان حيثيات البحث وتشكلّت في ثلاثة مباحث : كلّ مبحث في مطلبين ، **المبحث الأول** كان بعنوان : **أثر الشاهد القرآني في اختيارات اللغويين** ، واخترت من المسائل (مسألة ثبوت اللغة بالتوقيف نموذجا). فتكلمت فيه عن مفهوم اللغة ومن ثم عرّجت على أقوال العلماء واختلافهم في كيفية إثباتها، ومن الذي قام بوضعها ؛ لما فيه من كثير فائدة ، وجميل أثر في بيان أثر الشاهد القرآني على اختياراتهم في كونه الحجة الأولى ، والدليل الأبرز لما ذهب إليه كثير من العلماء في هذه المسألة ، من خلال الكلام على حجة كل فريق وما ذكروه من أدلة على أقوالهم.

 وفي **المبحث الثاني** توجهت فيه إلى بيان (**أثر الشاهد النحوي القرآني في اختيارات الأصوليين وما ينبني عليها من اختيارات فقهية**) ،فاخترت أن أسلّط الضوء على معاني حرف (الواو) وكيف تعامل معها الأصوليون حملاً على المعاني وتطبيقاً على واقع الأدلة والمسائل الفقهية ، فاخترت نماذج من آيات الأحكام القرآنية لنرى كيف أن الأصولي واختياره في الاستنباطات الفقهية مؤثّر تأثيراً مباشراً على الاستدلال من المصادر الشرعية وفي مقدمتها القرآن الكريم.

 أما المبحث الأخير فهو **المبحث الثالث** فخصصته لبيان (**أثر الشاهد النحوي القرآني في معتقدات بعض الفرق الإسلامية**). واخترت في هذا المبحث كمثال يوضح هذه الحقيقة فرقة (**المعتزلة نموذجا**).وفي هذا المبحث الموجز والمحدود سلطت الضوء على بعض النقاط المتعلقة بأثر الشاهد القرآني وكيفية استدلالهم به ومحاولة تقرير بعض اختياراتهم العقدية بواسطته ، مشيرا إلى أن الشاهد القرآني لم يكن هو الموجه لهم في اختيارهم العقدي،بل وسيلة لتقرير ما ذهبوا إليه بعد تثبيته بناء على مقدمات اعتمدوها وقضايا تبنوها .

ثم بعد ذلك أتيت **بخاتمة** ضمّنتها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث وقفلت البحث بذكر المصادر التي اعتمدت عليها فيه .

 هذا ما أردت بيانه عن البحث سائلاً المولى أن يكون محل قبول من القائمين على المؤتمر , وأن يكون سبباً لخدمة القرآن وتطوير مناهج البحث بمعالجة مشكلاتها المضعفة لها .

هذا والله نسأل أن يوفقنا وجميع المسلمين لخدمة كتابه الكريم , أنه ولي ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

**الباحث**

**المبحث الأول**

**أثر الشاهد القرآني في اختيارات اللغويين(مسألة ثبوت اللغة بالتوقيف نموذجا) .**

**توطئة:**

من آيات الله الدالة عليه اختلاف ألسنة الناس، وتعدد لغاتهم؛ قال تعالى في محكم كتابه العزيز: **(وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ )**([[1]](#footnote-1)) بأن علم سبحانه كل صنف من الناس لغته، أو ألهمه جل وعلا وضعها،وأقدره عليها فصار بعضهم يتكلم بالعربية،وبعضهم بالفارسية،وبعضهم بالرومية إلى غير ذلك مما الله تعالى أعلم بكميته ...

 ومما يحسن في هذا المقام التعريفي لاختلاف ألسنة الناس وتعدد لغاتهم، أن نورد ما جاء في مفهوم اللغة أولا ومن ثم نعرج على أقوال العلماء واختلافهم في كيفية إثباتها، ومن الذي قام بوضعها ؛ لما فيه من كثير فائدة ، وجميل أثر في بيان أثر الشاهد القرآني على اختياراتهم في كونه الحجة الأولى ، والدليل الأبرز لما ذهب إليه كثير من العلماء في هذه المسألة ، من خلال الكلام على حجة كل فريق وما ذكروه من أدلة على أقوالهم.

**المطلب الأول:مفهوم اللغة وثبوتها بالتوقيف أو الاصطلاح:**

**1ـ مفهوم اللغة :**

 اللغة هي الوسيلة التي يخاطب الناس بعضهم بعضاً بها ويعبرون عن دواخلهم ويوصلون تصوراتهم بواسطتها.

وحقيقة مفهوم اللغة أنها مجموعة الألفاظ الدالة على المعاني النفسية يعني أن المتكلم يتصور في نفسه نسبة شيء لشيء بعد تصور مفردات مركب يدل على النسبة بينهما كما يتصور العلم ثم يتصور نفعه ثم يضم إلى ذلك نسبة الموضوع إلى المحمول أو نسبة المسند إلى المسند إليه ثم يعبر عن تلك النسبة بلسانه فيقول العلم نافع فتلك الألفاظ الدالة على هذا المعنى هي اللغة وأنت خبير بأن التصور لا يختلف حتى يقال له تصور هندي أو عربي أو فارسي وإنما الذي يختلف ويسمى بأسماء هو اللفظ المعبر به عما في الضمائر من تصورات .([[2]](#footnote-2))

 إذن فاللغة هي النطق بالألفاظ، أو الوسيلة اللسانية للنطق بالألفاظ ويعني في اللغة الصوت الصادر من صاحبه لذا تسند للطير ويراد بها أصواتها وأنغامها وقد تطلق ويراد بها الكلام نفسه ؛ وذلك لأنها الوسيلة لإيصال ما في النفس من معاني مما يعبر عنه باللفظ المفيد فأصل الكلام منبعه من النفس والألفاظ أدلة عليه وذلك كأن يقوم بنفسك معنى قام زيد أو قعد عمرو ونحو ذلك فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما .([[3]](#footnote-3)) وتعبر عنه بألفاظ وهذه الألفاظ المعبرة عن الكلام النفسي هي اللغة .

**2ـ ثبوت اللغة بالتوقيف أو بالاصطلاح ( أقوال ومذاهب):**

بعد أن بينا مفهوم اللغة،ومعانيها التي ترد عليها،ننتقل إلى موضوع مهم آلا وهو كيف وضعت اللغة،ومن قام بوضعها ؟

اختلف العلماء في كيفية إثبات اللغة ،ومن الذي قام بوضعها على أقوال عديدة،ومذاهب شتى كل تناولها من وجهة نظره ، وبناءً على ما ترجح عنده من أدلة ، فالمسألة خارجة عن القطع وداخلة بعمق في مجال الظنيات ، وقبل أن نضع اليد على الأقوال المشهورة ، والتي ترسخ على أرضية الدليل ، نمر سريعاً على ما ورد في الباب من أقوال ، ونحاول أن نجمعها بنقل مستوفٍ عن طريق مستند .

 **فمما ذكر في وضع اللغة وثبوتها الأقوال الآتية** :

1ـ ذهب الجمهور الأعظم من الصحابة ، والتابعين من المفسِّرين؛إنها كلّها توقيف من الله تعالى؛فالله جل وعلا هو من علم الناس الكلام،وخلق فيهم الأصوات وألهمهم إلى ذلك .[[4]](#footnote-4)

2ـ ذهبت المعتزِلة إلى أن اللغات بأَسرها تثبت اصطلاحاً،أي: أن البشر هم من قام بوضعها،واستعمالها،والاتفاق عليها[[5]](#footnote-5).

3ـ إن القَدْر الذي يدعو به الإنسانُ غيرَه إلى التواضع يثبت توقيفاً ، وما عدا ذلك يجوز أن يثبت بكل واحد من الطريقين ، إما توقيفاً من الله أو اصطلاحاً بين البشر وهذا ما ذهب إليه الإمام الأستاذ أبو اسحق الأسفرايني .[[6]](#footnote-6)

4ـ لا يجوز أن تثبت توقيفاً ، ويجوز أن تثبت اصطلاحاً ، ويجوز أن يثبت بعضها توقيفاً،وبعضها اصطلاحاً،والكلّ ممكِنٌ،وهذا ما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني.[[7]](#footnote-7)

 وهناك أقوال أخر تخص اللغة العربية على وجه التحديد،وهل هي أول اللغات، وغيرها حدثت بعدها وهي توقيفية، والأخرى منها توقيفية واصطلاحية .

حاصل الأمر أن لدينا ثلاثة أقوال رئيسة في الباب المتناول وهي: الأول: أن اللغات توقيفية من الله.والثاني:أنها اصطلاحية تواضع عليها بنو البشر. والثالث: أن منها ما هو توقيفي،ومنها ما يثبت بالقياس بمعنى أن منها ما هو اصطلاحي .

إذا تقرر هذا ننتقل إلى حجة كل فريق وما ذكروه من أدلة على أقوالهم،وما ذهبوا إليه في هذه المسألة في المطلب الثاني.

**المطلب الثاني :أثر الشاهد القرآني في ثبوت اللغة بالتوقيف:**

**1ـ أدلة القائلين بالتوقيف :**

 استدل القائلون بأن اللغة توقيفية ، وأنها وحي من الله جل وعلا بجملة أدلة نقلية ـــــــ وأغلبها شواهد قرآنية ــــ وعقلية يمكن إجمالها بما يأتي :

**أـ الأدلة النقلية (الشواهد القرآنية) :**

1ـ قول الله جل وعلا: ( **وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا** )([[8]](#footnote-8))وجه الدلالة من الآية أن الله جل وعلا علم آدم أسماء جميع المسميات،فما من شيء موجود إلا والله ألهم آدم إياه بعلم ضروري،ودليل التعميم،وشمول جميع المسميات؛التوكيد المعنوي بـ(كلها) ،الدافع لتوهم أن بعض الأسماء لم يعلمها الله لآدم، ويوردون في هذا المعنى للآية آثار عن السلف؛فمما يوردنه ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما،وعكرمة،وقتادة،ومجاهد ،وسعيد بن جبير وغيرهم من السلف رحمهم الله،أن الله علمه أسماء جميع الأشياء كلها؛جليلها،وحقيرها،وأنه علمه أسماء كل شيء حتى الصفحة والقدر([[9]](#footnote-9)) .

قال القرطبي:(( قال ابن خويز منداد:في هذه الآية دليل على أن اللغة مأخوذة توقيفا،وأن الله تعالى علمها آدم عليه السلام جملة ، وتفصيلا،وكذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما،أنه علمه أسماء كل شيء حتى الجفنة، والمحلب،وروي شيبان عن قتادة قال: علم آدم من الأسماء أسماء خلقه ما لم يعلم الملائكة،وسمى كل شيء باسمه وأنحى منفعة كل شيء إلى جنسه ))([[10]](#footnote-10)) .

 2ـ ((قوله تعالى: **( إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ** )([[11]](#footnote-11)) ذمهم على تسميتهم بعض الأسماء بما سموها به من تلقاء أنفسهم فلولا التوقيف في كلها؛لما استحقوا الذم بذلك)) ([[12]](#footnote-12)) .

3ـ (( قوله تعالى: **(وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ )** ([[13]](#footnote-13)) ولا يجوز أن يكون المراد اختلاف تأليفات الألسنة وتركيبها؛لأن ذلك في غير الألسن أبلغ،وأكمل؛فلا يفيد تخصيص الألسنة بالذكر،فبقي أن يكون المراد اختلاف اللغات،إما بطريق حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه،أو إطلاق اسم العلة على المعلول،أو اسم المحل على الحال،وحينئذ فلولا أنها توقيفية؛لما امتن علينا بها)) .([[14]](#footnote-14))

**ب ــ الدليل العقلي :**

 الدليل العقلي المثبت للتوقيف؛فإن وضع الألفاظ المخصوصة للمعاني المخصوصة لا يمكن إلا بالقول بالتوقيف؛فلو كان ذلك القول بوضع آخر من جانبهم لزم أن يكون كل وضع مسبوقا بوضع آخر لا إلى نهاية وهو محال؛لأنه يلزم منه التسلسل فوجب الانتهاء إلى ما حصل بتوقيف الله تعالى ([[15]](#footnote-15)) .

وقد بين أصحاب هذا القول أن قولهم بالتوقيف لا يلزم منه أن اللغة جاءت هكذا جملة واحدة،بل معناه أن الله جل وعلا وقّف آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه؛مما احتاج إلى علمه في زمانه،وانتشر من ذلك العلم ما شاء الله أن ينتشر،ثم علّم بعد آدم نبياً ما شاء أن يعلمه،حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم .

**2ـ أدلة القائلين بأن اللغة اصطلاحية:**

 استدل القائلون بالاصطلاح بجملة من الأدلة منها :

1ـ دليل عقلي له ارتباط بتكليف الإنسان،وارتباط هذا التكليف بالعقل حيث قالوا أن العلم بالصفة إذا كان ضروريا كان العلم بالموصوف أيضا ضروريا؛فلو خلق الله تعالى العلم في قلب العاقل؛بأنه وضع هذا اللفظ لهذا المعنى لزم أن يكون العلم بالله ضروريا،وذلك يقدح في صحة التكليف،ولا خروج من هذا الإشكال إلا بالقول أن وضع الألفاظ جرى اصطلاحاً ليكون للعقل اختيار في التكليف([[16]](#footnote-16)) .

2ـ ومما ذكروه أن ((الدليل على جواز وقوعها اصطلاحا،هو أنه لا يبعد أن يحرك الله تعالى نفوس العقلاء لذلك،ويعلم بعضهم مراد بعض ثم ينشئون على اختيارهم صيغا،وتقترن بما يريدون أحوال لهم وإشارات إلى مسميات،وهذا غير مستنكر وبهذا المسلك ينطق الطفل على طول ترديد المسمع عليه ما يريد تلقينه وإفهامه)) ([[17]](#footnote-17)) .

 هذا وقد أجابوا على ما استدل به القائلون بالتوقيف بأن الدليل النقلي لا حجة فيه لغة فالله جل وعلا قال:عرضهم والمراد أعيان بني آدم،أو الملائكة([[18]](#footnote-18)) ،وهو يقال لما يعقل،ولو أراد الأشياء لقال:عرضها،أو عرضهن،كما أن المنقول فيه تأويل مفسرين،ولا دليل قاطع في الباب،وهو أيضاً محتمل بأن كان موضوعا قبل آدم بوضع خلق آخرين فعلمه ما تواضع عليه غيره،ويحتمل أنه أراد أسماء السماء والأرض، وما في الجنة والنار، دون الأسامي التي حدثت مسمياتها والآثار الواردة معارضة،وما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال([[19]](#footnote-19)) .

**3ــ رد القائلين بالتوقيف على أصحاب الاصطلاح بالشاهد القرآني أيضا:**

 رد القائلون بالتوقيف على أصحاب الاصطلاح **بشاهد قرآني** على أن التغليب سنة من سنن العرب ، وأن قوله تعالى( عرضهم) هو من باب التغليب ؛ لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل ؛ فغلّب ما يعقل ، بدليل قوله تعالى:(( ( **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مِنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مِنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ) ([[20]](#footnote-20)) فقال منهم تغليباً لمن يمشي على رجلين وهم بنو آدم)) ([[21]](#footnote-21)) .

كما أن المنقول له حكم الرفع؛لأنه أخبار عن أمور غيبية يتعذر علمها على الصحابة،إلا مع تعليم من الشرع مع أن القائل به حبر الأمة،وترجمان القرآن الذي دعا له النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم بقوله: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل )([[22]](#footnote-22)) أما بقية ما ذكروه فهي مجرد تخرصات،لا حجة تدعمها، ولا دليل ينهض بها، ولا تقوى على المعارضة،فهي والمعدوم سواء.

**4. أدلة القائلين أن من اللغة ما هو توقيفي ومنها ما هو اصطلاحي:**

هذا القول جامع بين القولين،واقف على الحياد يحاول أن يقرب وجهات النظر وحجته فيما ذهب إليه ، إن العقل يجّوز أن تكون اللغة توقيفية،وأن تكون اصطلاحية،وأن يكون بعضها توقيفيا وبعضها اصطلاحي،فكل ذلك ممكن وجائز بالعقل خصوصاً مع انتفاء الدليل القاطع على أحد القولين،وامتناع الجزم بأحد الاحتمالين([[23]](#footnote-23)) .

**5. رد القائلين بأن اللغة توقيف ومنها ما هو اصطلاحي على أصحاب التوقيف بالشاهد القرآني:**

 هذا وقد رد ممن جمع بين القولين على دليل النقل الذي أورده القائلون بالتوقيف ،وهو قوله تعالى: **(وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)** ([[24]](#footnote-24)) ، بأنه إشارة إلى مسمى محسوس، وهذا يقتضي أنه كان ثمّ أشياء محسوسة علم الله تعالى آدم أي ألهمه أسماءها، ولم يلهمها الملائكة بدليل قوله تعالى: **(ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ )**([[25]](#footnote-25)) ، وهذا لا يقتضي أن يكون آدم تعلم جميع لغات البشر من عهده إلى آخر الدوران([[26]](#footnote-26)) .

**6ـ الراجح عندنا بالدليل القرآني هو ثبوت أصل اللغة بالتوقيف :**

 والذي يترجح لي مما ذكر جميعاً القول بأن اللغة تثبت توقيفاً وذلك للمرجحات الآتية :

1ـ إن ما ذهب إليه الجمهور من المحققين،والمفسرين،والجمهور،السير وراءهم اسلم .

2ـ يعضده الدليل النقلي مما ورد من شواهد قرآنية ـــ تقدم ذكرها ـــــ ، وتوجيه المفسرين له بما يتناسب مع التوقيف تناسباً تاماً.

3ـ إن الله خالق الخلق وأعمالهم قال تعالى : **(وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**) ([[27]](#footnote-27))وعلى القول بأن (ما) موصولة بمعنى (الذي) فهي من ألفاظ العموم فتدخل يقيناً فيها لغات الناس، وعلى القول بأنها مصدرية؛فتؤول مع ما بعدها بمصدر،أي:وعملكم فيدخل فيه الكلام والألفاظ يقيناً،فالناس وجميع أعمالهم خلق لله وليس لهم إلا الكسب بالتوجه.

4ـ إن الله جل وعلا يقول : **(وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا، وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ، وَالْأَبْصَارَ، وَالْأَفْئِدَةَ، لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** ) ([[28]](#footnote-28)) ،فالله خلق في الإنسان أسباب التعلم، ووسائل الوصول إلى النطق،والكلام ومن ثمّ تكوين اللغات،وخالق السبب التام خالق للمسبب،وموجد المؤثر موجد للأثر،وبالتالي يكون مرد الجميع إلى الله،وهو الخالق الموجد لها الواضع أصالة لجميع حيثياتها . وبالنتيجة هذا دليل التوقيفـ والله اعلم بالصواب ـ .

**المبحث الثاني**

**أثر الشاهد النحوي القرآني في اختيارات الأصوليين وما ينبني عليها من اختيارات فقهية (معنى حرف الواو ين مطلق الجمع والترتيب نموذجا) .**

**توطئـــة :**

 من حروف المعاني حروف العطف تلك الحروف الكبيرة الأثر في السياق الكلامي لما يترتب عليها من معاني جليلة ، وأم هذا الباب الواو؛ وهي تشرك في اللفظ والمعنى؛ ولذا اهتم بها الأصوليون كثيرًا، وفرعوا عليها المسائل الفقهية، وبما أن تبنّي الأصوليين لمعاني الواو منطلقه من المعنى اللغوي لها الذي يورده علماء النحو معتمدين على ما ورد من حجج وأدلة وبراهين وفي مقدمتها الشاهد القرآني ، لذا كان لزوماً أن نعرف معاني الواو عند النحويين ونثبّتها وننطلق منها إلى اختيارات الأصوليين لمعاني الواو والتي تنبني عليها الاختيارات الفقهية المختلفة والمستنبطة من كتاب الله تعالى .

**المطلب الأول : الواو عند النحويين والأصوليين وأثر الشاهد القرآني في تحديد معانيه :**

**1. الواو عند النحويين :**

 إن مذهب جمهور النحويين أن الواو للجمع المطلق بين المتعاطفين ,فإذا قلت: قام زيد وعمرو ،احتمل ثلاثة أوجه: الأول أن يكونا قاما معاً ،في وقت واحد. والثاني أن يكون المتقدم قام أولاً. والثالث أن يكون المتأخر قام أولاً. قال سيبويه: وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ،ولا بشيء بعد شيء ؛[[29]](#footnote-29) فتعطف الواو الشيء على مصاحبه نحو قوله تعالى: **(فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ)**[[30]](#footnote-30)، وتعطف الشيء على سابقه نحو قوله تعالى: **(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ)**[[31]](#footnote-31)،وتعطف الشيء على لاحقه نحو قوله تعالى: **(كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**)[[32]](#footnote-32)،فعلى هذا إذا قيل:(قام زيد وعمرو) احتمل المعاني الثلاثة.[[33]](#footnote-33)

 وذهب الكسائي (ت189هـ) ، وقطرب(ت206هـ) ، والفراء (ت 207هـ) ، وهشام (ت 209هـ) ، وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري (ت 289هـ) ، وثعلب (ت 291هـ) ، وغلام ثعلب أبو عمر الزاهد (ت 345هـ) ، وابن درستويه (ت347هـ) ، والربعي (ت 420هـ) إلى أنها تفيد الترتيب.[[34]](#footnote-34)

 لكن هشام والدينوري قالا:(( إن الواو لها معنيان: معنى اجتماع ،فلا تبالي بأيّهما بدأت،نحو: اختصم زيد وعمرو ،ورأيت زيداً وعمراً،إذا اتحد زمان رؤيتهما. ومعنى اقتران ،بأن يختلف الزمان،فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ ،ولا يجوز أن يتقدم المتأخر. وعن الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع)) .[[35]](#footnote-35)

 وقال ابن الخباز:((وذهب الشافعي،رضي الله عنه،إلى أنها للترتيب. ويقال: نقله عن الفراء. وقال إمام الحرمين في البرهان: اشتهر ،من مذهب أصحاب الشافعي ،أنها للترتيب،وعند بعض الحنفية للمعية،وقد زل الفريقان)) .[[36]](#footnote-36)

 وقال ابن كيسان (ت 299هـ)((هي للمعية حقيقة، واستعمالها في غيرها مجاز، قال: لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق)).[[37]](#footnote-37)
 وذهب الرضي (ت688هـ) إلى أن((استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز، وهي في أصل الوضع للترتيب، ولما الثاني فيه قبل الأول، والأصل في الاستعمال الحقيقة)) .[[38]](#footnote-38)

 ويذكر ابن مالك (ت672 هـ)أن الواو تنفرد((بكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة)) .[[39]](#footnote-39)

من كلام النحاة السابق نرى أن للواو عندهم ثلاثة معان: مطلق الجمع، والترتيب، والمعية، والراجح عندهم أنها لمطلق الجمع.

**2. الواو عند الأصوليين:**

 إن الذي يرجع إلى كلام الأصوليين عن الواو يجدهم غير بعيدين عما عليه أهل النحو في التعامل معها فهم يرجّحون كذلك معنى (مطلق الجمع) على غيره من المعاني ولإثبات ذلك بالنقول مع الإشارة إلى أدلتهم والخلاف بينهم في هذا الأمر أنقل جملة من نصوصهم في كتبهم :

يقول الآمدي (ت 631هـ):((أما الواو فقد اتفق جماهير أهل الأدب، على أنها للجمع المطلق غير مقتضية ترتيبًا ولا معية، ونقل عن بعضهم أنها للترتيب مطلقًا، ونقل عن الفراء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع؛ كقوله: **({يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا)[[40]](#footnote-40)** ))[[41]](#footnote-41)،ثم يرجح الرأي الأول بعد ذكر أدلة الفريقين فيقول: ((وبالجملة فالكلام في هذه المسألة متجاذب: وإن كان الأرجح هو الأول في النفس)) .[[42]](#footnote-42)

 ويذكر الشيرازي (ت 476هـ) وجهاً مهماً لإثبات أن الواو تفيد الجمع والتشريك:))والواو: للجمع والتشريك في العطف. وقال بعض أصحابنا: هي للترتيب وهذا خطأ لأنه لو كان للترتيب لما جاز أن يستعمل فيه لفظ المقارنة وهو أن تقول جاءني زيد وعمرو معاً كما لا يجوز أن يقال: جاءني زيد ثم عمرو معا)) .[[43]](#footnote-43)

 وقال الإمام البزدوي الحنفي (ت 616هـ) شارحاً اختيار الأحناف في معنى الواو :((ومن هذه الجملة حروف العطف وهي أكثرها وقوعا واصل هذا القسم الواو وهي عندنا لمطلق العطف من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وعلى هذا عامة أهل اللغة وأئمة الفتوى وقال بعض أصحاب الشافعي أن الواو يوجب الترتيب حتى قالوا في قول الله تعالى:( **الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ**) يوجب الترتيب واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه و سلم بدا بالصفاء في السعي وقال تبدأ بما بدأ الله عز و جل يريد به قوله تعالى:(**إِنَّ الصَّفَا وَالمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ**)[[44]](#footnote-44) ففهم وجوب الترتيب ووجوب الترتيب بقوله تعالى:( **ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا**)[[45]](#footnote-45) هذا حكم لا يعرف إلا باستقراء كلام العرب وبالتأمل في موضوع كلامهم كالحكم الشرعي إنما يعرف من قبل اتباع الكتاب والسنة والتأمل في أصول الشرع وكلاهما حجة عليه ودليل لما قلنا أما الأول فإن العرب تقول جاءني زيد وعمرو وفي فهم منه اجتماعهما في المجيء من غير تعرض للقرآن أو الترتيب في المجيء ولان الفاء يختص بالأجزئة ولا يصلح فيها الواو حتى أن من قال لامرأته أن دخلت الدار وأنت طالق طلقت في الحال ولو احتمل الواو الترتيب لصلح للجزاء كالفاء وقد صارت الواو للجمع في قول الناس جاءني الزيد وأن أصله جاءني زيد وزيد وزيد وقالوا لا تآكل السمك وتشرب البن معناه لا تجمع بينهما من غير تعرض لمقارنة أو ترتيب في الوجود ولو استعمل الفاء مكانة لبطل ..)) .[[46]](#footnote-46)

 وقد جمع قاضي القضاة في الشام تقي الدين الأنصاري (ت785هـ) الأقوال في الواو مع بيان الراجح عندما قال :((الأولى: في حكم الواو العاطفة وبدأ بها لأنها أصل الباب وفيها مذاهب:

أحدها: أنها للترتيب وهو الذي اشتهر من أصحاب الشافعي كما قال إمام الحرمين وهو قضية كلام الماوردي حيث استدل على الترتيب في الوضوء بآية الوضوء وقال قد عطف بحرف الواو ذلك موجب للترتيب لغة وشرعا.

الثاني: أنها للمعية وعلية الحنفية كما قال إمام الحرمين ثم قال وقد ذل الفريقان يعني القائلين بالترتيب والمعية.

والثالث: وهو المختار أنها لمطلق الجمع لا تدل على ترتيب ولا معية فإذا قلت جاء زيد وعمرو فقد أشركت بينهما في الحكم من غير تعرض لمجيئهما معا أو لمجيء أحدهما بعد الآخر فهي للقدر المشترك بين الترتيب والمعية وهذا ما نقله القاضي أبو الطيب في شرح الكفاية عن أكثر أصحابنا ونقل عن الفراء أنا للترتيب حيث يمتنع الجمع مثل اركعوا واسجدوا ويشبه ألا يكون هذا مذهبا رابعا مفصلا لأن الموضوع للقدر المشترك بين معنيين إذا تعذر حمله عليه للقرينة موضوعا له بل لتعذر الحمل على صاحبه وانحصار الأمر فيه)) .[[47]](#footnote-47)

 ومما سبق يمكن القول بأنه قد اشتهر الترتيب ونقل عن الشافعية، ونسب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وقد نسبت المعية إلى الصاحبين أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني - رحمهما الله.

إن الذي يتلخص لنا من كلام الأصوليين السابق ذكره أن في الواو عندهم ثلاثة مذاهب رئيسة وهي :

أحدها: أنها للترتيب، وقد اشتهر عن الشافعية، ونسب إلى الإمام أبي حنيفة.

والثاني: أنها للمعية، ونسب إلى الصاحبين أبي يوسف ومحمد بن الحسن.

والثالث: وهو المختار، أنها لمطلق الجمع؛ أي لا تدل على ترتيب ولا معية.

**المطلب الثاني: أثر الشاهد القرآني في توجيه الأصولي واختياره في الاستنباطات الفقهية :**

 بعد أن سلّطنا الضوء على معاني الواو عند علماء النحو وأتبعناها باختيارات الأصوليين لتلك المعاني فقد تبين عن طريق العرض أن اختلاف الأصوليين دائر في دائرة اختلاف النحويين لم يخرج عنها فالنحو كان مصدر الأصوليين ورائدهم في تحديد معاني الواو وفي بناء الراجح منها في الاختيار .

ولكن مما ينبغي الإشارة إليه أن رأي الأصولي واختياره مؤثّر تأثيراً مباشراً على الاستدلال من المصادر الشرعية وعلى توجيه مرادات الخطاب الشرعي كيف لا والأصول هي المعتمد عليها في الاستنباط باعتبارها الركيزة , وهنا سأنقل نماذج توضح كيف أن اختيارات الفقهاء في توجيه آيات الأحكام القرآنية مبنية على اختياراتهم الأصولية ؛ و من ذلك ما يأتي:

**1 – أثر الشاهد القرآني في مسألة ترتيب أفعال الوضوء :**

قال تعالى:(**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**)[[48]](#footnote-48)

 اختلف الفقهاء في ترتيب أفعال الوضوء على نسق الآية ، فمن رأى أن الواو في آية الوضوء تقتضي الترتيب قال بإيجاب الترتيب، ومن رأى أنها لا تقتضي الترتيب لم يقل بإيجابه، قال ابن رشد(ت 595هـ):((فقال قوم: هو سنة؛ وهو الذي حكاه المتأخرون من أصحاب مالك عن المذهب، وبه قال أبو حنيفة والثوري وداود، وقال قوم: هو فريضة؛ وبه قال الشافعي وأحمد وأبو عبيد، وهو كله في ترتيب المفروض مع المفروض، وأما ترتيب الأفعال المفروضة مع الأفعال المسنونة فهو عند مالك مستحب، وقال أبو حنيفة: هو سنة)) .[[49]](#footnote-49)

 وذكر سبب اختلافهم فقال: ((وسبب اختلافهم شيئان: أحدهما: الاشتراك الذي في واو العطف؛ وذلك أنه قد يعطف بها الأشياء المرتبة بعضها على بعض، وقد يعطف بها غير المرتبة... فمن رأى أن الواو في آية الوضوء تقتضي الترتيب قال بإيجاب الترتيب، ومن رأى أنها لا تقتضي الترتيب لم يقل بإيجابه))[[50]](#footnote-50).
 واختلف الفقهاء كذلك في الموالاة في أفعال الوضوء ((فذهب مالك إلى أن الموالاة فرض مع الذكر ومع القدرة، ساقطة مع النسيان ومع الذكر عند العذر ما لم يتفاحش التفاوت، وذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن الموالاة ليست من واجبات الوضوء))[[51]](#footnote-51) والسبب في اختلافهم كما يذكر ابن رشد((الاشتراك الذي في الواو؛ وذلك أنه قد يعطف بها الأشياء المتتابعة المتلاحقة بعضها على بعض، وقد يعطف بها الأشياء المتراخية بعضها عن بعض... وقد يدخل الخلاف في هذه المسألة أيضًا في الاختلاف في حمل الأفعال على الوجوب أو على الندب)) .[[52]](#footnote-52)

 وأرى أن السبب في اختلافهم راجع إلى الاختلاف في حمل أفعاله - صلى الله عليه وسلم - على الوجوب أو على الندب، مع احتمالية رجوعه إلى الواو.

 مما تقدم نرى كيف أن الأصولي واختياره في الاستنباطات الفقهية مؤثّر تأثيراً مباشراً على الاستدلال من المصادر الشرعية وفي مقدمتها القرآن الكريم.

**2 – أثر الشاهد القرآني في مسألة ترتيب السعي بين الصفا والمروة :**

قال تعالى: (**إِنَّ الصَّفَا وَالمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ**)[[53]](#footnote-53) .

 احتج بهذه الآية من قال: إن الواو تفيد الترتيب؛ لأنها لما نزلت قال الصحابة للنبي - صلى الله عليه وسلم - بم نبدأ؟ قال: ((ابدؤوا بما بدأ الله به)) ،[[54]](#footnote-54) فدل ذلك على الترتيب.[[55]](#footnote-55)

 أما النافون للترتيب فقالوا: ((إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمر بتقديم الصفا؛ لأن اللفظ كان يقتضي ذلك، وإنما بيّن - عليه الصلاة والسلام - المراد، لما في الواو من الإجمال، ويدل على ذلك سؤال الجماعة بم نبدأ؟ ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم كانوا عربًا فصحاء، وبلغتهم نزل القرآن فدل أنها للجمع من غير ترتيب)) .[[56]](#footnote-56)

 وقد رجح الجمهور كون الواو لمطلق الجمع في الآية، وأن الترتيب مستفاد من أمر آخر، وهو أن البداية بالذكر في مصطلح الكلام تدل على زيادة عناية بذلك الشيء، فيظهر بها قوة صالحة للترجيح،[[57]](#footnote-57) وقد صار الترتيب في السعي بين الصفا والمروة واجبًا بفعله - صلى الله عليه وسلم - وبقوله، لا بنص الآية.

وبهذا التَّرجيح قال الجمهور: إن السعي بين الصفا والمروة لا بد أن يبدأ بالصفا، فإن بدأ بالمروة قبل الصفا ألغي ذلك الشوط.[[58]](#footnote-58).

**المبحث الثالث**

**أثر الشاهد النحوي القرآني في معتقدات بعض الفرق الإسلامية.(المعتزلة نموذجا) .**

**توطئة :**

 في هذا المبحث الموجز والمحدود سأسلط الضوء على بعض النقاط المتعلقة بأثر الشاهد القرآني وكيفية استدلال بعض الفرق الإسلامية به ومحاولة تقرير بعض اختياراتهم العقدية بواسطته ، مشيرا إلى أن الشاهد القرآني لم يكن هو الموجه لهم في اختيارهم العقدي،بل وسيلة لتقرير ما ذهبوا إليه بعد تثبيته بناء على مقدمات اعتمدوها وقضايا تبنوها .

 واخترت في هذا المبحث كمثال يوضح هذه الحقيقة فرقة المعتزلة ، ولكن ما يتميز به أهل الاعتزال مما هو معلوم عندهم أن كثيرا من رؤسائهم كانوا ضليعين باللغة العربية،متمكنين فيها عالمين بأسرارها،ودواخلها،ومخارجها ،كواصل بن عطاء[[59]](#footnote-59)،وجار الله الزمخشري [[60]](#footnote-60)،وهذا الأمر دفعهم وبقوة إلى الانتصار لمذهبهم العقدي عن طريق تطويع النصوص لغويا ــ وفي مقدمتها النصوص القرآنيةـ ـ إلى المرادات التي ثبتوها ابتداء،واصلوها سلفا،وبالأخص ما يتعلق بعلم النحو،وبما أن مجال البحث في هذه الجزئية واسع وكبير؛لذا سأنتقي بعض النماذج للتدليل عليه،وبيان مدى أثر اللغة العربية،وعلم النحو ، والشاهد النحوي القرآني على وجه التحديد في العقائد التي ظهرت على خريطة الأمة الإسلامية .

 ولا بد ابتداء من تعريف بالمعتزلة قبل الدخول في الموضوع.

 **المطلب الأول : المعتزلة وبعض اختياراتهم العقدية :**

 المعتزلة فرقة خرجت عن طريق السنة،وابتدعت في عقائد الناس أمورا غريبة لا أصل لها في الدين ولا هي منه،وبداية ظهورهم كانت زمان الإمام أبي الحسن البصري إذ كان يدرس عنده واصل بن عطاء ، وعمرو بن عبيد، فجاءا بمقالة غريبة فاعتزلا مجلس الحسن وجلسا وحدهم وسماهم الناس معتزلة منذ ذلك الوقت.[[61]](#footnote-61)

 أما عن بيان حقيقتهم ومقالاتهم فمما ذكر فيهم أن المعتزلة ((يسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية والعدلية، وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركا ، وقالوا:لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى احترازا من وصمة اللقب إذ كان الذم به متفقا عليه؛ لقول النبي عليه الصلاة والسلام:(القدرية مجوس هذه الأمة)[[62]](#footnote-62)،وكانت الصفاتية تعارضهم بالاتفاق على أن الجبرية والقدرية متقابلتان تقابل التضاد فكيف يطلق لفظ الضد على الضد،وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام :(القدرية خصماء الله في القدر)[[63]](#footnote-63)....

واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار،ونفى التشبيه عنه من كل وجه جهة،ومكانا،وصورة،وجسما،وتحيزا،وانتقالا، وزوالا،وتغيرا،وتأثرا،وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها،وسموا هذا النمط توحيدا.

 واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها،وشرها مستحق على ما يفعله ثوابا،وعقابا في الدار الآخرة،والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر،وظلم،وفعل هو كفر،ومعصية؛لأنه لو خلق الظلم كان ظالما كما لو خلق العدل كان عدلا،واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح،والخير،ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد،وأما الأصلح واللطف ففي وجوبه عندهم خلاف وسموا هذا النمط عدلا...))[[64]](#footnote-64).

 فهذه هي المعتزلة من حيث الأفكار،والمعتقدات،وقد افترقت هذه الفرقة إلى أكثر من عشرين فرقة [[65]](#footnote-65)؛ لأن الأمر الذي يكون من عند غير الله،فالاختلاف الكبير الكثير الشديد،هو الأمر المحتم فيه (**وَلَوْ كانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً**)[[66]](#footnote-66)

**المطلب الثاني :أثر الشاهد النحوي القرآني في بعض اختياراتهم العقدية:**

**1ـ مسالة رؤية الله عند المعتزلة:**

 اتفق المعتزلة بجميع فرقهم على أن الله تعالى لا يرى يوم القيامة مخالفين بذلك أهل السنة والجماعة من الأشاعرة وغيرهم،رادين الأدلة القطعية الواردة بهذا الشأن من الآيات القاطعة،والأحاديث المتواترة،منطلقين من أصلهم القاضي بنفي التشبيه عن الذات الإلهية بجميع وجوهه،وبما أن رؤية الله يلزم منها التشبيه للذات الإلهية بالأجسام؛لكون الرؤية يترتب عليها المكان،والحيز،والجهة،والإحاطة،وهذه من صفات الأجسام [[67]](#footnote-67)،لذا يجب نفيها إذْ هذا هو المنطلق الأصلي في نفي صفة الرؤية عن الله تعالى عند المعتزلة دليل عقلي بحت،ولكن ما يفتقرون إليه لتقرير هذا المعتقد وتثبيته هو الدليل النقلي،وهنا ظهر الأثر الفعلي للشاهد القرآني في هذه القضية وعلى الوجه الآتي :

**- (لن) في قوله تعالى:( لَنْ تَرَانِي) [[68]](#footnote-68):**

 جعل المعتزلة من قوله تعالى في سورة الأعراف:( لَنْ تَرَانِي) الدليل القاطع على ما ذهبوا إليه،وهو الأصل الذي ينبغي الرجوع إليه في القول برؤية الله ـ جل وعلا ـ يوم القيامة،وأن غيره من الأدلة يرجع في بيان مدلوله،أو في قبوله،أو رفضه إلى هذا الدليل،ووجه استدلالهم كان نحويا،فالمعتزلة قالوا:إن (لن) حرف نفي ناصب للفعل المضارع،وأن النفي فيه نفي مطلق غير محدد،أي:أنه نفي للتأبيد،وهذا يعني أن نفي الرؤية عن الله مؤبد مطلق،لم يكن فيما مضى أبدا،ولن يكون في المستقبل أبدا،ولبيان وجه استدلالهم على وجه التحديد أنقل لكم كلام الزمخشري في كشافه الذي يوضح فيه وجه الاستدلال وكيفيته،فقال:

 ((إن قلت: فكيف قال:( لَن تَرَانِي) ،ولم يقل:(لن تنظر إليّ) ،لقوله:( َنظُرْ إِلَيْكَ)؟ قلت :لما قال:( أَرِنِي) ،بمعنى:اجعلني متمكناً من الرؤية التي هي الإدراك،علم أن الطِّلْبَة هي الرؤية لا النظر الذي لا إدراك معه،فقيل:(لن تراني) ،ولم يقل:(لن تنظر إليّ) .فإن قلت: كيف طلب موسى عليه السلام ذلك وهو من أعلم الناس بالله وصفاته وما يجوز عليه وما لا يجوز،وبتعاليه عن الرؤية التي هي إدراك ببعض الحواس،وذلك إنما يصحّ فيما كان في جهة.وما ليس بجسم ولا عرض فمحال أن يكون في جهة.ومنعُ المجبرة إحالته في العقول غير لازم؛لأنه ليس بأوّل مكابرتهم وارتكابهم،وكيف يكون طالبه وقد قال حين أخذت الرجفة الذين قالوا أرنا الله جهرة (أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاء مِنَّا ) إلى قوله :( تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاء) [[69]](#footnote-69)،فتبرأ من فعلهم ودعاهم سفهاء وضلالاً ؟قلت:ما كان طلب الرؤية إلاّ ليبكت هؤلاء الذين دعاهم سفهاء وضلالاً،وتبرأ من فعلهم،وليلقمهم الحجر،وذلك أنهم حين طلبوا الرؤية أنكر عليهم وأعلمهم الخطأ ونبههم على الحق،فلجوا وتمادوا في لجاجهم وقالوا:لا بدَّ،ولن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة،فأراد أن يسمعوا النصّ من عند الله باستحالة ذلك،وهو قوله:(لَن تَرَانِي)ليتيقنوا وينزاح عنهم ما دخلهم من الشبهة،فلذلك قال:(رَبّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ)[[70]](#footnote-70)....وما فيه من معنى المقابلة التي هي محض التشبيه والتجسيم ، دليل على أنه ترجمة عن مقترحهم وحكاية لقولهم،وجلّ صاحب الجمل أن يجعل الله منظوراً إليه،مقابلاً بحاسة النظر ، فكيف بمن هو أعرق في معرفة الله تعالى من واصل بن عطاء،وعمرو بن عبيد،والنظام،وأبي الهذيل والشيخين،وجميع المتكلمين ؟فإن قلت:ما معنى:(لَن)؟قلت:تأكيداً النفي الذي تعطيه(لا)وذلك أن(لا)تنفي المستقبل. تقول:لا أفعل غداً،فإذا أكدت نفيها قلت:لن أفعل غداً.والمعنى:أنّ فعله ينافي حالي،كقوله :( لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ)[[71]](#footnote-71)،فقوله:(لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ) [[72]](#footnote-72)،نفي للرؤية فيما يستقبل.و(لَن تَرَانِي) تأكيد وبيان؛لأنّ المنفي مناف لصفاته)) [[73]](#footnote-73).

وقال في المفصل:(( و(لن)تأكيد ما تعطيه(لا)من نفي المستقبل)) . [[74]](#footnote-74)

فهذا هو وجه استدلالهم بـ(لن) فالنفي فيها مؤكد لعدم حصول الفعل في المستقبل وهو بحسب زعمهم ابدي لا يقيد بقيد ولا يرفعه رافع .

وفي (لن) وعملها وما تفيده من معنى يقول علماء النحو :

((و (لن اضرب)نفي لقوله(سأضرب) ،كما أن(لا تضرب) نفي لقوله(أضرب)و(لم أضرب)نفي ل(ضربت) )) . [[75]](#footnote-75)

((وناصبه -أي الفعل المضارع – أربعة : أحدها:( لَنْ )وهي لنفي ( سَيَفْعَلُ )ولا تقتضي تأبيدَ النفي،ولا تأكيدَه خلافاً للزمخشري))[[76]](#footnote-76).

وقالوا فيها أيضا :((و(لن) حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق،ولا يقتضي تأبيدا خلافا للزمخشري في أنموذجه،ولا تأكيدا خلافا له في كشافه،بل قولك:(لن أقوم)محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدا،وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك:لا أقوم في عدم إفادة التأكيد.))[[77]](#footnote-77)

 وزاد ابن هشام في مغني اللبيب أن كلا قولي الزمخشري في (لن)دعوى بلا دليل وقال:((ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في (**فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا**) [[78]](#footnote-78)ولكان ذكر الأبد في (**وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا**) [[79]](#footnote-79)،تكرارا والأصل عدمه))[[80]](#footnote-80).

وما ذهب إليه الزمخشري من إفادة (لن) المعنى المتقدم رده جماعة من النحويين فضلا عن الذي نقلناه،ومنهم ابن مالك[[81]](#footnote-81)، والرضي الأستربادي[[82]](#footnote-82)،والأزهري[[83]](#footnote-83)..

 إذن فعلماء النحو متفقون على أن(لن)لا تفيد التأبيد ولا التأكيد،وهم في اتفاقهم هذا يردون على الزمخشري ما ذهب إليه من إفادتها التأبيد والتأكيد هذا القول الذي ما دفعه إلى القول به إلا نصرة مذهبه العقدي الناحي إلى نفي الرؤية عن الله ـ جل وعلا ـ يوم القيامة،وبهذا يتبين لنا أثر التوجه العقدي من جهتي إثباته وإبطاله على علم النحو مع التنبه لمعتقدات العلماء لأنها قد تؤثر في اختياراتهم النحوية ومذاهبهم اللغوية .

**2ـ مسألة خلق أفعال العباد :**

 يعتقد المعتزلة أن العبد خالق لأفعاله،قادر عليها،منسوب إليه ما ترتب على عمله من قبح وحسن،وهم إذ استدلوا لمعتقدهم هذا بأدلة عقلية متعددة،نسجوها من محض خيالهم؛فإنهم قد جوبهوا بالأدلة النقلية المبطلة لتوجههم،والقاطعة ببطلانه،والمؤيدة والرائدة لمعتقد أهل السنة القاضي بأن الله تعالى خالق للعباد،وأفعالهم...[[84]](#footnote-84) ولكن ما يفتقرون إليه لتقرير هذا المعتقد وتثبيته هو الدليل النقلي،وهنا ظهر الأثر الفعلي للشاهد القرآني في هذه القضية ــــ أيضا ـــــ وعلى الوجه الآتي :

 **ــ (ما) في قوله تعالى:( وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) [[85]](#footnote-85).**

 لعل أقوى ما جابه المعتزلة من الأدلة النقلية في هذا المقام،قوله تعالى:( **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**) ،حيث أفادت هذه الآية أن العباد وأفعالهم خلق لله تعالى على اعتبار أن(ما) مصدرية،أما المعتزلة فانتصارا لمذهبهم حملوا(ما)على الموصولية،فصار تأويل الآية عندهم:والذي تعملونه،أي:من الأصنام،وعلى هذا لن يرجع الخلق إلى نفس فعل العباد. قال الزمخشري:((إن قلت:فما أنكرت أن تكون ما مصدرية لا موصولة،ويكون المعنى :والله خلقكم وعملكم،كما تقول المجبرة؟قلت؛ قرب ما يبطل به هذا السؤال بعد بطلانه بحجج العقل والكتاب:أن معنى الآية يأباه إباء جلياً ، وينبو عنه نبوّاً ظاهراً،وذلك أن الله عزّ وجلّ قد احتج عليهم بأنّ العابد والمعبود جميعاً خلق الله،فكيف يعبد المخلوق المخلوق،على أن العابد منهما هو الذي عمل صورة المعبود وشكله،ولولاه لما قدر أن يصوّر نفسه ويشكلها،ولو قلت:والله خلقكم وخلق عملكم،ولم يكن محتجاً عليهم ولا كان لكلامك طباق.وشيء آخر:وهو أن قوله:(مَا تَعْمَلُونَ) ترجمة عن قوله:(مَا تَنْحِتُونَ) ،و( ما) في (مَا تَنْحِتُونَ)موصولة لا مقال فيها فلا يعدل بها عن أختها إلاّ متعسف متعصب لمذهبه،من غير نظر في علم البيان،ولا تبصر لنظم القرآن. فإن قلت:اجعلها موصولة حتى لا يلزمني ما ألزمت،وأريد:وما تعملونه من أعمالكم.قلت:بل الإلزامان في عنقك لا يفكهما إلاّ الإذعان للحق،وذلك أنك وإن جعلتها موصولة،فإنك في إرادتك بها العمل غير محتج على المشركين،كحالك وقد جعلتها مصدرية،وأيضاً فأنك قاطع بذلك الوصلة بين(ما تعملون)و(ما تنحتون) ،حتى تخالف بين المرادين بهما؛فتزيد بما تنحتون: الأعيان التي هي الأصنام،ربما تعملون:المعاني التي هي الأعمال؛وفي ذلك فك النظم وتبتيره؛كما إذا جعلتها مصدرية )) [[86]](#footnote-86).

 فهذا هو وجه استدلالهم،وقد رد عليه أهل السنة بما يخرسه فقالوا:((ومن الأدلة المذكورة في الرسالة لنا قوله الله تعالى:( **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**)وأخبر سبحانه أنه خلقهم ونفس أعمالهم كما أخبر أنه يجازيهم على نفس أعمالهم بقوله تعالى:( **جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**)[[87]](#footnote-87)فانصرف ذلك إلى حركاتهم في العمل وصار التقدير خلقكم وعملكم فأجاب القدري المخالف وقال لا حجة لهذا المستدل بهذه الآية لأن المراد بالآية والله خلقكم والحجارة التي تعملونها أصناما بدليل قوله تعالى:( **أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ**) [[88]](#footnote-88)وأراد الأصنام لأنهم عبدوها ولم يعبدوا أعمالهم هذا نكتة قوله ولنا عن ذلك أجوبه أحدها أن يقال هذا صرف للكلام عن ظاهره وتبديل لا تأويل والتصريف يشهد لصحة ما قلنا وذلك أنه يقال عمل يعمل عملا فهو عامل والعين معمول فيها فالعمل هو المصدر وهو اسم العمل وهو حركته بالعمل أو آثار عمله فاسم العمل يقع على ذلك حقيقة فمن حمل العمل عليه صرفه إلى الحقيقة والعين المعمول فيها وهي الأخشاب والأحجار المنحوتة لا تسمى عملا وإنما تسمى معمولا بها وتسمى معمولا بها مجازا لا حقيقة لأنه لا يعملها حقيقة.

 جواب ثان:.. وهو أن قول القائل نحت كقوله ضرب وذلك يشتمل على ستة أشياء على الفاعل وعلى المصدر وهو الضرب والنحت وهو المفعول حقيقة وعلى المفعول به وهو المنحوت والمضروب وليس بمفعول للفاعل حقيقة وإنما فعل الفاعل فعلا أوقعه فيه فيسمى مفعولا له مجازا والفاعل لها هو الله وعلى ظرف الزمان وظرف المكان وهما مفعول فيهما حقيقة وعلى الحال وهو مفعول فيه أيضا حقيقة فإذا كان الله هو الخالق للخمسة الأشياء وجب أن يكون خالقا للسادس وهو المصدر)) [[89]](#footnote-89).

 وبهذا يتبين لنا كيف طوعت المعتزلة النحو وأعملت قواعده في النصوص وفي مقدمتها النص القرآني ، وجعلوه متماشيا مع توجهاتهم ومتناسبا مع أفكارهم .

**الخاتمة ونتائج البحث**

الحمد لله الذي أعاننا على كتابة هذا البحث ووفقنا لإتمامه، وهذا ملخص لأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث:

1ـ لقد اختلف أهل النظر في أصل نشأة اللغة ومن الذي وضعها على ثلاثة أقوال رئيسة:احدها:أنها توقيفية من الله جل وعلا وهو قول جمهور السلف من العلماء،والمفسرين،واستدلوا له بجملة أدلة عقلية ونقلية وأغلبها شواهد قرآنية .والثاني:أنها اصطلاحية قام بنو البشر بوضعها وتصالحوا عليها.والثالث:أن منها ما يثبت بالتوقيف وهو الأصل الذي يحتاجه الناس للبناء،ومنها ما هو اصطلاحي تواضع عليه الناس بناءً على ما استقر عندهم من الوضع التوقيفي .

2. كان للشاهد القرآني جميل الأثر في اختيارات العلماء في ثبوت أصل وضع اللغة، فهو الحجة الأولى ، والدليل الأبرز لما ذهب إليه كثير منهم في هذه المسألة.

3ـ الذي ملت إليه ترجيحاً هو القول بأن اللغة توقيفية من الله؛وذلك لمتانة مرجعه وقوة أدلته القوية المتمثلة بالشواهد القرآنية ،ودلالة الحال المقتضية للحكم بالتوقيف بناءً على المشاهد المحسوس من تعلم الناس اللغة وتناقلهم لها .

4. أن تبنّي الأصوليين لمعاني الواو منطلقه من المعنى اللغوي لها الذي يورده علماء النحو معتمدين على ما ورد من حجج وأدلة وبراهين وفي مقدمتها الشاهد القرآني ، فذكروا أن الأصل في الواو أنها عاطفة وعلماء النحو يحملونها على ثلاثة معان: مطلق الجمع، والترتيب، والمعية، والراجح عندهم أنها لمطلق الجمع .

5ـ إن أثر اختلاف الأصوليين في تحديد معنى الواو قد تعدى إلى استدلالاتهم واستنباطاتهم وقد اتضح ذلك في الاستنباط الفقهي الذي عرضنا بعض النماذج منه.

6ـ أن رأي الأصولي واختياره في الاستنباطات الفقهية كان مؤثّر تأثيراً مباشراً على الاستدلال من المصادر الشرعية وفي مقدمتها القرآن الكريم.

7. إن كثيرا من الفرق المنتمية للإسلام أو صاحبة التوجهات العقدية الأخرى، والبعيدة عن طريق أهل السنة استعملت كل الوسائل المتاحة من علوم مختلفة واختلافات معروضة لتقوية شوكة قولها ، وكان من بين هذه العلوم المستخدمة علم النحو إذ طوعوه وأعملوا قواعده في النصوص وفي مقدمتها النص القرآني ، وجعلوه متماشيا مع توجهاتهم ومتناسبا مع أفكارهم .

8ـ إن من بين أهم الفرق التي برزت عندها حالة تطويع النحو وقواعده عن طريق تطويع النصوص لغويا ــ وفي مقدمتها النصوص القرآنية ـ إلى المرادات التي ثبتوها لتقوية معتقداتهم فرقة(المعتزلة)، وقد برز الكثير من علمائهم في علوم اللغة العربية كعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء والزمخشري،وهذا ما سهل لهم عملية استعمال اللغة كوسيلة لتحقيق ما ذهبوا إليه في تثبيت معتقداتهم .

9ـ من أمثلة ظهور الأثر الفعلي للشاهد القرآني في تقرير معتقدات المعتزلة أثر ذكرنا مسألتين وهما: الرؤية لله يوم القيامة ، وخلق أفعال العباد .

 وختاماَ أسأله تعالى وهو خير مسؤول بأسمائه الحسنى،وصفاته العلى أن يتقبل مني ما عملت وأن يوفقني للخير والرشاد والتوفيق والسداد أنا وجميع المسلمين،وأن يعصمني وإياهم من مضلات الفتن ما ظهر منها،وما بطن،وأن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا انه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

**المصادر والمراجع**

1. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول- البيضاوي (علي بن عبد الكافي السبكي) ،ط:1،(دار الكتب العلمية ) ببيروت، د.ت.
2. الإحكام في أصول الأحكام - أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: 631هـ) .تحقيق:عبد الرزاق عفيفي، د.ط،( المكتب الإسلامي) ببيروت-لبنان، د.ت.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)تحقيق:الدكتور مصطفى أحمد النماس، د.ط، (المكتبة الأزهرية للتراث) بالقاهرة 1417هـ - 1997م.
4. أصول البزدوي لفخر الإسلام البزدوي - ط / دار الكتاب العربي - بيروت.
5. أصول السرخسي- محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: 483هـ) .د.ط،(دار المعرفة للطباعة والنشر) ببيروت، د.ت.
6. أنوار التنزيل وأسرار التأويل- البيضاوي (ناصر الدين عبد الله بن عمر ت 685 هـ)د.ط،(دار الفكر) ببيروت، د.ت.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـــ ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري ت 761هـ) .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط:5 ، (دار الجيل) ببيروت - 1399هـ 1979م.

1. البحر المحيط في أصول الفقه – الزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله) ، د.ط،(دار الكتب العلمية) ببيروت- لبنان، 1421هـ - 2000م.
2. بداية المجتهد ونهاية المقتصد- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595هـ) .د.ط،(دار الحديث) بالقاهرة،1425هـ - 2004 م.
3. البرهان في أصول الفقه- الجويني (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي) ،ط:4 ،(دار الوفاء) بالمنصورة- مصر، د.ت.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة-السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين ت: 911هـ) .تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط،(المكتبة العصرية) بصيدا- لبنان، د.ت.

1. تاج العروس من جواهر القاموس- الزبيدي ( محمد مرتضى الحسيني) ، د.ط،( دار الهداية) ، د.ت.

التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين- الأسفراييني (أبو المظفر طاهر بن محمد ت 471هـ) .تحقيق:كمال يوسف الحوت ، ط:1،(عالم الكتب) ، بيروت-لبنان،1403هـ - 1983م.

1. التصريح بمضمون التوضيح- خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ) .تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط:1،(دار الكتب العلمية) ببيروت،1412هـ - 2000م.
2. تفسير القرآن العظيم – ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي) ، د.ط( دار الفكر) ببيروت، د.ت.
3. التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب – الرازي ( فخر الدين محمد بن عمر التميمي الشافعي) ، د.ط ، (دار الكتب العلمية) ببيروت ، 1421هـ2000م.

جامع البيان عن تأويل آي القرآن – الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد) ، د.ط،(دار الفكر) ببيروت، د.ت.

1. الجامع لأحكام القرآن – القرطبي ( أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري) ، د.ط،(دار الشعب ) بالقاهرة، د.ت.
2. الجنى الداني في حروف المعاني - المرادي (حسن بن قاسم ت 749هـ) .د.ط،( دار الوراق للنشر والتوزيع)د.ت. .
3. روضة الناظر وجنة المناظر- ابن قدامة المقدسي،ط:2 (جامعة الامام محمد بن سعود) بالرياض، د.ت .

سنن أبي داود- أبو داود السَِّجِسْتاني (سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي ت275هـ) .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (المكتبة العصرية) بصيدا – بيروت، د.ت.

سير أعلام النبلاء-الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت748هـ) .د.ط،(دار الحديث) بالقاهرة، 1427هـ-2006م.

1. شذور الذهب في معرفة كلام العرب –ابن هشام الأنصاري (عبد الله جمال الدين) ، د.ط( الشركة المتحدة للتوزيع ) بسوريا، 1984.

شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- ابن مالك الأندلسي (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني ت 672هـ) . تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط:1 ، (دار الكتب العلمية) ببيروت، 1422هـ-2001م.

شرح قطر الندى وبل الصدى ــ ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري ت 761هـ) . تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد،ط:11 - القاهرة – 1383.

شرح الكافية في النحو (لابن الحاجب ت 646هـ)- الاسترباذي (الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن ت 686هـ) . قدم له ووضع حواشيه: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط:1، (دار الكتب العلمية ) ببيروت- لبنان، 1419هـ-1998م.

1. شرح المفصل للزمخشري- ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت 643هـ) . د.ط، (عالم الكتب) ببيروت، د.ت.
2. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها- ابن فارس (أحمد بن زكريا ) ، شرح وتحقيق: احمد صقر، د.ط، د.ت.
3. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية ـــ عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبو منصور.ط:2،(دار الآفاق الجديدة) ببيروت – 1977.
4. كتاب التسهيل لعلوم التنزيل- الغرناطي (محمد بن أحمد بن محمد الكلبي) ،ط:4 (دار الكتاب العربي) بلبنان، 1403هـ -1983م .

 الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت 538هـ) . تحقيق: عبد الرزاق المهدي، د.ط( دار إحياء التراث العربي) ببيروت، د.ت.

1. اللمع في أصول الفقه- أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476هـ) .ط:2،(دار الكتب العلمية) ببيروت، 2003 م - 1424 هـ.

المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل – الدمشقي ( عبد القادر بن بدران) ، د.ط،( مؤسسة الرسالة) ببيروت، د.ت.

الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار لانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرارـــ يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف،ط:1،( أضواء السلف) بالرياض - 1999م .

1. المزهر-السيوطي ( جلال الدين ) ، طبعة عيسى الحلبي، د.ت.
2. الكتاب- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ) . تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، د.ط،(عالم الكتب) ببيروت، د.ت.

المعجم الأوسط- أبو القاسم الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي ت 360هـ) .تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ،و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، د.ط،(دار الحرمين) بالقاهرة، د.ت.

1. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ) .تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط،(محمد علي صبيح وأولاده)القاهرة، د.ت.

المفصل في علم العربية ـ الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر ت538هـ) . ط:2،(دار الجيل) ببيروتـ لبنان ، د.ت.

الملل والنحل ــــ محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني، د.ط،(دار المعرفة) ببيروت - 1404.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق:أحمد شمس الدين ، ط :1، (دار الكتب العلمية) ببيروت ،1408هـ، 1998م.

 الوجيز في أصول الفقه- الإمام الكراماستي يوسف بن الحسين . تحقيق:الدكتور:أحمد حجازي السقا، ط: 1،(المكتب الثقافي للنشر والتوزيع) بالقاهرة ، 1990م.

1. () الروم : 22. [↑](#footnote-ref-1)
2. ()ينظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد : 171. [↑](#footnote-ref-2)
3. () ينظر:شذور الذهب في معرفة كلام العرب : 35. [↑](#footnote-ref-3)
4. - ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس : 1/12ـ 16 ،و المزهر: 1/8 ـ 10 والبحر المحيط في أصول الفقه: 1/ 392 ـ 402 . [↑](#footnote-ref-4)
5. - ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس : 1/12ـ 16 ،و المزهر: 1/8 ـ 10 والبحر المحيط في أصول الفقه: 1/ 392 ـ 402 . [↑](#footnote-ref-5)
6. - ينظر: المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-6)
7. - ينظر: المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-7)
8. ()البقرة : 31. [↑](#footnote-ref-8)
9. () ينظر: تفسير القرآن العظيم: 1/74. [↑](#footnote-ref-9)
10. () الجامع لأحكام القرآن :1/282. [↑](#footnote-ref-10)
11. () النجم : 23. [↑](#footnote-ref-11)
12. () الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول : 1/198. [↑](#footnote-ref-12)
13. ()الروم : 22. [↑](#footnote-ref-13)
14. () الإبهاج: 1/198. [↑](#footnote-ref-14)
15. () ينظر:التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب :1/30. [↑](#footnote-ref-15)
16. ()ينظر: التفسير الكبير: 1/30. [↑](#footnote-ref-16)
17. () البرهان في اصول الفقه: 1/131. [↑](#footnote-ref-17)
18. () ينظر:جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 1/216. [↑](#footnote-ref-18)
19. () ينظر:روضة الناظر وجنة المناظر :1/ 172 . [↑](#footnote-ref-19)
20. () النور : 45. [↑](#footnote-ref-20)
21. () الصاحبي: 7. [↑](#footnote-ref-21)
22. () ينظر: كتاب التسهيل لعلوم التنزيل: 1/9. [↑](#footnote-ref-22)
23. () بنظر: الإبهاج : 1/197. [↑](#footnote-ref-23)
24. () البقرة : 31. [↑](#footnote-ref-24)
25. () البقرة : 31. [↑](#footnote-ref-25)
26. () ينظر: المدخل : 172. [↑](#footnote-ref-26)
27. ()الصافات :96. [↑](#footnote-ref-27)
28. () النحل : 78. [↑](#footnote-ref-28)
29. - ينظر:الكتاب:1/ 438، والتصريح بمضمون التوضيح: 2/ 156. [↑](#footnote-ref-29)
30. - سورة العنكبوت:15. [↑](#footnote-ref-30)
31. - سورة الحديد:26. [↑](#footnote-ref-31)
32. - سورة الشورى:15. [↑](#footnote-ref-32)
33. - ينظر:الكتاب:1/ 438، ومعني اللبيب:2/ 354، والتصريح:2 / 156، وهمع الهوامع: 3/ 155. [↑](#footnote-ref-33)
34. - ارتشاف الضرب: 2/ 633، والتصريح:2/ 156، وهمع الهوامع: 3/ 156.  [↑](#footnote-ref-34)
35. -الجنى الداني في حروف المعاني: 26 . [↑](#footnote-ref-35)
36. - المصدر نفسه . [↑](#footnote-ref-36)
37. - همع الهوامع:3/ 156. [↑](#footnote-ref-37)
38. - همع الهوامع:3/ 156. [↑](#footnote-ref-38)
39. - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 174.  [↑](#footnote-ref-39)
40. - سورة الحج:77. [↑](#footnote-ref-40)
41. - الإحكام في أصول الأحكام:1/ 63 ، وينظر:الوجيز في أصول الفقه: 25.  [↑](#footnote-ref-41)
42. - الإحكام في أصول الأحكام:1 /68. [↑](#footnote-ref-42)
43. - اللمع :1/65 . [↑](#footnote-ref-43)
44. - سورة البقرة:158. [↑](#footnote-ref-44)
45. - سورة الحج:77. [↑](#footnote-ref-45)
46. -أصول البزدوي: 90ـ91 . [↑](#footnote-ref-46)
47. - الإبهاج:1/338-339. [↑](#footnote-ref-47)
48. - سورة المائدة:6. [↑](#footnote-ref-48)
49. - بداية المجتهد ونهاية المقتصد: 1/ 23.  [↑](#footnote-ref-49)
50. - المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-50)
51. - بداية المجتهد:1/ 24.  [↑](#footnote-ref-51)
52. - بداية المجتهد:1/ 24.  [↑](#footnote-ref-52)
53. - سورة البقرة:158. [↑](#footnote-ref-53)
54. - رواه الترمذي عن جابر، وقال:حديث حسن صحيح. [↑](#footnote-ref-54)
55. - ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: 1/ 67، وشرح المفصل:8/ 93. [↑](#footnote-ref-55)
56. - شرح المفصل: 8/93.  [↑](#footnote-ref-56)
57. - ينظر:أصول السرخسي:1/202،وبداية المجتهد: 2/111.  [↑](#footnote-ref-57)
58. - ينظر: أصول السرخسي:1/ 202.  [↑](#footnote-ref-58)
59. - ينظر سير أعلام النبلاء:6/175. [↑](#footnote-ref-59)
60. - ينظر المصدر نفسه:15/17،وبغية الوعاة:2/279-280. [↑](#footnote-ref-60)
61. - ينظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين:1/21-22. [↑](#footnote-ref-61)
62. - رواه أبو داود،سنن أبي داود،(باب:في القدر)برقم:(4691). [↑](#footnote-ref-62)
63. - رواه الطبراني في المعجم الأوسط:(باب من اسمه محمد)برقم:(6510)، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ: أَلَا لِيَقُمْ خُصَمَاءُ اللَّهِ، أَلَا وَهُمُ الْقَدَرِيَّةُ). [↑](#footnote-ref-63)
64. ـ ينظر:الملل والنحل:1/43-46،وينظر:التبصير في الدين:63-67، [↑](#footnote-ref-64)
65. ـ ينظر: الفرق بين الفرق :1/ 93،والتبصير في الدين:67-95. [↑](#footnote-ref-65)
66. - سورة النساء :82. [↑](#footnote-ref-66)
67. - ينظر : التبصير في الدين:1/101،151،والملل والنحل:1/78، 88. [↑](#footnote-ref-67)
68. - سورة الأعراف:143. [↑](#footnote-ref-68)
69. - سورة الأعراف:155. [↑](#footnote-ref-69)
70. - سورة الأعراف:143. [↑](#footnote-ref-70)
71. - سورة الحج:73. [↑](#footnote-ref-71)
72. - سورة الأنعام:103. [↑](#footnote-ref-72)
73. - الكشاف :2/ 144 -146. [↑](#footnote-ref-73)
74. - المفصل في علم العربية:307. [↑](#footnote-ref-74)
75. - الكتاب:1/135-136.. [↑](#footnote-ref-75)
76. - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :4/148-149. [↑](#footnote-ref-76)
77. - شرح قطر الندى:1/58 . [↑](#footnote-ref-77)
78. - سورة مريم:26. [↑](#footnote-ref-78)
79. - سورة البقرة :95. [↑](#footnote-ref-79)
80. - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:1/374 . [↑](#footnote-ref-80)
81. - ينظر:شرح التسهيل:3/336. [↑](#footnote-ref-81)
82. - ينظر:شرح الكافية:4/36. [↑](#footnote-ref-82)
83. - ينظر:شرح التصريح على التوضيح:2/357. [↑](#footnote-ref-83)
84. - ينظر: التبصير في الدين:1/82، 90، والملل والنحل:1/45، 78. [↑](#footnote-ref-84)
85. - سورة الصافات: 96. [↑](#footnote-ref-85)
86. - الكشاف:4/53-54. [↑](#footnote-ref-86)
87. - سورة السجدة:17. [↑](#footnote-ref-87)
88. - سورة الصافات:95. [↑](#footnote-ref-88)
89. - الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار:1/188 ـ190. [↑](#footnote-ref-89)